أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Gulf-Europe Programme

نظـرة تحليليـة | يونيو 2025

الطريق إلى الاستقرار طويل الأمد في العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا

الدكتور باسكال كارلوتشي

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2025
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدكتور باسكال كارلوتشي

أستاذ مساعد في الدفاع والأمن في أكاديمية ربدان، جامعة زايد العسكرية، أبوظبي، وله خبرة واسعة في مجال الأمن الأوروبي والدولي، حيث عمل في المفوضية الأوروبية ووزارة الخارجية الإيطالية وفي بعثات الاتحاد الأوروبي في أفغانستان والنيجر. الدكتور باسكال كارلوتشي حاصل على درجة الدكتوراة في دراسات الحرب من كينجز كوليدج لندن، وقد درّس في مؤسسات رائدة مثل كينجز كوليدج لندن وأكاديمية الدفاع في المملكة المتحدة.

ملخّص

- شهدت العلاقات بين دولة الإمارات وإيطاليا تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث تعمَّق التعاون في مجالات مثل التجارة والدفاع والطاقة والثقافة. وأسهمت الشراكة الاستراتيجية الموقعة في عام 2023 في تعزيز التعاون، في ضوء وجود مصالح مشتركة بين الجانبين في مناطق جيوسياسية مثل البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا.

- وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا أهدافًا مشتركةً في مجال الاستدامة والابتكار، اعتمادًا على موقعهما الجغرافي الفريد. وعلى الرغم من استمرار التحديات، لا سيما تلك المتعلقة بالأزمات الدولية، فإن استراتيجيات التعاون بين البلدين تؤكد على وجود شراكة قوية ومتعددة الأوجه.

- تبحث هذه النظرة التحليلية العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا مع التركيز على المحور الرئيس المتمثل في تعزيز الاستمرارية والاستقرار في المستقبل القريب.

- تشير الورقة البحثية إلى أن قوة وتشابك العلاقات بين البلدين، التي تمتد من السلام والأمن إلى الفعاليات الثقافية، تتطلب أساسًا قائمًا على التفاهم المتبادل وتطوير ممارسة دبلوماسية فريدة.

- تبحث الورقة البحثية كذلك الاتجاهات الأخيرة في السياسات الداخلية والخارجية الإيطالية وتداعياتها على العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا. وتُسلّط الضوء على الاتفاقات الأخيرة بين البلدين التي تبلغ قيمتها 40 مليار دولار.

- للحفاظ على قوة هذه العلاقات وتعزيز ازدهارها، تقدم هذه النظرة التحليلية التوصيات التالية:

  - الحفاظ على الزخم السياسي القوي بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يقوم على التجارة والطاقة والأهمية الجيوسياسية للبلدين، من أجل الاستفادة القصوى من آفاق الحوار السياسي والشراكات العالمية.

  - إنشاء منتدى دبلوماسي سنوي لمناقشة العلاقات الثنائية في مختلف القطاعات (السياسة والتجارة والطاقة والدفاع والاستثمارات)، مع دمج الدبلوماسية غير الرسمية لتعزيز التفاهم الثقافي.

  - التفاوض على اتفاقية تعاون جديدة لتنظيم التعاون في المستقبل في مجال الصناعات الدفاعية والعلاقات العسكرية، مما يضمن استمرار الحوار.

  - استغلال الموقع الجغرافي للبلدين ونهجهما الدبلوماسي في العمل كوسيطين لحل الأزمات العالمية والتعاون في البعثات الإنسانية لدعم المدنيين في مناطق النزاع.

  - ينبغي على دولة الإمارات وإيطاليا تشكيل شراكة ثلاثية للتنمية في أفريقيا، تركز على البنية التحتية والطاقة المتجددة والأمن.

تفاصيل الموضوع

تبحث هذه النظرة التحليلية العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا مع التركيز على المحور الرئيس المتمثل في تعزيز الاستمرارية والاستقرار في المستقبل القريب. وتشير الورقة البحثية إلى أن قوة وتشابك العلاقات بين البلدين، التي تمتد من السلام والأمن إلى الفعاليات الثقافية، تتطلب أساسًا قائمًا على التفاهم المتبادل وتطوير ممارسة دبلوماسية فريدة.

تواجه إيطاليا تغييرات متكررةً، أحيانًا كبيرة، في قيادتها السياسية، بينما تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة أوسع تتصف بالصدمات المفاجئة والاضطرابات السياسية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة. وتكمن مصادر الاستمرارية في كلا البلدين في نقاط القوة التي يمكن أن يوفرها كل نظام للآخر، وفي الوقت نفسه في تكوين عادة التواصل المستمر على جميع مستويات السياسة الخارجية في الأوقات الصعبة التي يمر بها كلا البلدين.

تلقي هذه الورقة البحثية الضوء على القضايا الرئيسية والإمكانات الكامنة في هذه العلاقة الدبلوماسية، مع التركيز على السياق الدولي الحالي الذي يتسم بالتنافس المنهجي. علاوة على ذلك، تُبيِّن هذه الورقة أن إيطاليا، بغض النظر عن التغييرات التي تطرأ على قيادتها السياسية، ظلت على نفس النهج في جوانب أساسية من سياستها الخارجية. الخطوة الأولى نحو إقامة علاقات دبلوماسية طويلة الأمد هي التفاهم المتبادل.

العلاقات الثنائية

يتطلب استقرار العلاقات الدبلوماسية على المدى الطويل فهمًا متبادلًا بين البلدين في المجالات السياسات الرئيسية، لا سيما في مجالات الاستمرارية. ويقتضي ذلك أن ننظر بعين الاعتبار إلى العناصر المحورية في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، مع التركيز على القضايا التي من المرجح أن تستمر والتي يمكن للبلدين أن يبنيا عليها أساساً متيناً للتعاون والمفاوضات السياسية في المستقبل. إن فهم إيطاليا يقتضي دراسة مسارها التاريخي الطويل، وطبيعتها السياسية، ونظم حكمها العريقة، ومهاراتها الفريدة في التصميم والتصنيع، ومجتمعها المعقد. تشغل دولة الإمارات العربية المتحدة مكانةً متميزةً في قلب الاقتصاد العالمي الحالي، مع مستقبل واعد بفضل الابتكار ومجتمع عالمي نابض بالحياة ورؤية واضحة بعيدة المدى.

قد تمر التحديات العالمية مثل الهجرة والأمن والطاقة بمراحل مختلفة، وقد تحتل مراكز مختلفة في قائمة الأولويات بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن الحوار السياسي يتطلب قدرًا من المنهجية والتنظيم الهيكلي. ويحدث هذا إذا فهم الطرفان دور كل منهما في العالم، واستمرا في عادة التشاور الدوري حول القضايا الدبلوماسية الجارية.

إيطاليا هي جمهورية برلمانية، وعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعضو مؤسس في الاتحاد الأوروبي. وهي تقع في وسط البحر الأبيض المتوسط، وطبيعة إقليمها تجعلها ميناءً طبيعياً ونقطة التقاء لجميع الطرق العالمية. إن وضع إيطاليا كجمهورية برلمانية وشبكة علاقاتها الدبلوماسية الواسعة تُحفِّزها للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وتتمثل مصالح إيطاليا الجيوسياسية في المقام الأول في أمن أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الاستقرار في شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط والبلقان. العلاقة بين إيطاليا والولايات المتحدة هي علاقة تحظى باهتمام خاص على جميع مستويات الحكومة ومن قبل جميع الأحزاب السياسية.

لا يزال التحالف مع الولايات المتحدة مستمرًا منذ ما يقرب من ثمانية عقود، مما يجعله عنصراً دائماً في الشؤون السياسية الإيطالية. وتفخر إيطاليا بعضويتها في مجموعة السبع وبجهودها الدؤوبة لمواجهة تحديات العصر، لا سيما عندما تولت رئاسة المجموعة في أعوام 1994 و2001 و2009 و2016 و2024.[1] إن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بناءً على مبادرة «مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء»،[2] يجعل إيطاليا شريكاً موثوقاً للبلدان التي تؤمن بالدبلوماسية المتعددة الأطراف وفعاليتها، لا سيما في مجال السلام والأمن. وقد حظيت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالأولوية في الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى تدفقات الهجرة عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط.

في حين أن مشكلة الهجرة غير الشرعية في إيطاليا لم تنته بعد، فقد أجبرت هذه الأزمة البلاد على توسيع نطاق مشاركتها وتعاونها والتزامها تجاه القارة الأفريقية، لا سيما في إطار خطة ماتي التي أعلنتها الحكومة الإيطالية مؤخرًا.[3] وبالتالي، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تسعى إلى التعاون مع إيطاليا في العمل مع المؤسسات الدولية، بغية إنهاء النزاعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإطلاق مشاريع مشتركة في أفريقيا. تمثل مشاركة رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في المؤتمر الدولي حول الهجرة والتنمية الذي عقد في روما في يوليو 2023 مثالًا على تقارب العلاقات الثنائية بشأن أفريقيا.[4]

الأزمات الدولية لا تنتهي، لا سيما في سياق التنافس بين القوى العظمى. وتجد كل من إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة نفسيهما في خضم هذه الفترة الصعبة من العلاقات الدولية. ونتيجة لذلك، فإن هذه العوامل تشكل عموماً مصادر للتوتر بين البلدان، بدلاً من أن تكون فرصاً لتعزيز الروابط. ومع ذلك، قد تكون الواقعية من كلا الجانبين هي العنصر الرئيس لإقامة علاقة سليمة. أدانت إيطاليا العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا في عام 2022م[5] وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وأعضاء آخرين في المجتمع الدولي في فرض عقوبات على روسيا ودعم القدرات العسكرية الأوكرانية.

كان للحرب في أوكرانيا تأثير عميق على أمن الطاقة في إيطاليا. وتعرب إيطاليا عن قلقها إزاء النزاع الحالي في غزة، وفي حين أنها أدانت بشدة الهجمات التي شنتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023م[6]، فقد قدمت مساعدات إنسانية للمدنيين المتضررين من النزاع.[7] وتنظر إيطاليا بعين القلق أيضًا إلى الأزمة في اليمن والبحر الأحمر. وبينما تدعم إيطاليا إنهاء النزاع في اليمن، فإنها ترى أن الأزمة الأمنية هناك مسألة تتعلق بالنظام العام الدولي وتحتاج في المقام الأول إلى حماية المدنيين وحرية الملاحة.[8] وعلى الرغم من أن دولة الإمارات وإيطاليا قد لا تتبنيان موقفًا متطابقًا بشأن هذه الأزمات، إلا أنه لا توجد حالياً أي أسباب تدعو إلى حدوث أي سوء تفاهم بينهما. تتطابق وجهات نظر البلدين إزاء الأزمات السياسية الحالية.

العلاقات في مجال الدفاع

يعتمد التعاون في مجال الدفاع على الاستقرار السياسي والتفاهم المتبادل والحوار المستمر وتوافق السياسات الخارجية. تستند العلاقات الدفاعية بين دولة الإمارات وإيطاليا إلى السياق الدولي والعمليات العسكرية، فضلاً عن الصناعات الدفاعية. استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة قاعدةً عسكريةً إيطاليةً خلال سنوات الحرب في أفغانستان حتى عام 2021، بعد انتهاء عمليات حلف شمال الأطلسي. علاوة على ذلك، شاركت إيطاليا في عملية EMASoH (التوعية البحرية الأوروبية في مضيق هرمز) بقوات بحرية (مدمرة واحدة) وأركان قيادة.[9]

منذ فبراير 2024، تشارك إيطاليا في عملية أسبيدس، وهي عملية عسكرية أطلقها الاتحاد الأوروبي رداً على هجمات الحوثيين في البحر الأحمر بهدف تعزيز المراقبة البحرية في المنطقة ومرافقة السفن التجارية والتصدي للهجمات.[10] وهذه المهمة هي مهمة دفاعية بحتة، تختلف عن عملية "حارس الازدهار" التي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا بهدف الرد على هجمات الحوثيين.[11]

تعود علاقة شركة الدفاع الإيطالية ليوناردو مع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى سبعينيات القرن الماضي. فقد زودت شركة ليوناردو القوات البحرية الإماراتية بأكثر من 40 وحدة بحرية بما في ذلك غنّاطة وفلج 2 وبينونة بالإضافة إلى مدافع بحرية وأنظمة قتال متكاملة ورادارات بحرية وأنظمة تحكم لإطلاق النار وإلكترونيات صواريخ.[12] وقامت شركة ليوناردو بتوريد أكثر من 100 طائرة هليكوبتر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، و90% من طائرات الهليكوبتر الخاصة بكبار الشخصيات. وقد شاركت في تأسيس أكاديمية جامعة خليفة للأمن السيبراني.[13] وقد وسّع هذا المشروع نطاق العلاقات التجارية في مجال الصناعات الدفاعية بين البلدين.

في مشاريع أخرى، وقعت شركة فينكانتيري شراكةً استراتيجيةً بحريةً مع مجموعة إيدج لتعزيز القدرات الإماراتية في مجال بناء السفن بفضل التصميم الإيطالي والخبرة في بناء السفن الحربية الكبيرة والفرقاطات.[14] وتُقدّم شركة أوجستا-ويستلاند خدمات صيانة وإصلاح طائرات الهليكوبتر لهيئة الطيران في أبوظبي.[15] علاوة على ذلك، التقى ضباط من الحرس الوطني الذي تم إنشاؤه حديثًا مع مسئولين من سلاح أرما دي كارابينيري (قوات الدرك والحرس الرئاسي الإيطالي) لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

دأبت إيطاليا على دعم تطوير وحدات الشرطة ذات الصفة العسكرية على الصعيد العالمي من خلال عدة بعثات في مختلف أنحاء العالم. إن التعاون الدفاعي المتعدد الأوجه بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة، الذي يشمل نطاقاً واسعاً من العمليات العسكرية إلى التعاون التكنولوجي المتقدم والتدريب، يؤكد على وجود شراكة ديناميكية وقوية لا تعزز القدرات الاستراتيجية للبلدين فحسب، بل تدعم أيضاً مواقعهما ضمن المنظومات الدفاعية والأمنية العالمية. هذا التعاون، الذي يرتكز على الحوار المستمر والمصالح الاستراتيجية المتبادلة، يسهل قدرة البلدين على التصدي للتهديدات الإقليمية بفعالية، مع تعزيز بيئة من الاستقرار السياسي وتوافق أهداف السياسة الخارجية.

في أغسطس 2024، شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تطوراً مهماً تمثل في تسليم دانيلو كوبولا، وهو مواطن إيطالي مدان بارتكاب جرائم مالية. ويؤكد هذا الإنجاز نجاح التعاون القضائي بين البلدين، ويبرز التعاون الفعال بين السلطات المختصة فيهما.[16] وعززت معاهدة تعزيز التعاون القضائي، الموقعة في 9 مارس 2022، الإطار الذي أنشأته معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة 17 أبريل 2019.[17]

مراكز التجارة والاتصال

الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا هو مشروع استراتيجي للبنية التحتية يهدف إلى تعزيز الترابط بين المناطق الثلاث.[18] وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء شبكة متكاملة من البنية التحتية للنقل وأنابيب الطاقة والطاقة الخضراء، فضلاً عن الاتصال الرقمي. وتسعى كذلك إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين القارات، وتوفير إطار للتنسيق الاستراتيجي والسياسي، وتعزيز التنمية المستدامة، وضمان الأمن والاستقرار.

استفادت كل من دولة الإمارات وإيطاليا من موقعهما الجغرافي في إطار هذا المشروع، حيث تعد دولة الإمارات نقطة الوصل الرئيسية بين الهند والشرق الأوسط، وإيطاليا هي البوابة الرئيسية للممر إلى أوروبا. ويعتمد مستقبل هذا المشروع الجيوسياسي في المقام الأول على الوضع الأمني والاستقرار السياسي في البلدان المشاركة. ويسلط هذا المشروع الضوء على القواسم المشتركة بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهما مركزين رئيسيين.

دخلت دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا في شراكة إستراتيجية منذ توقيع الاتفاقية في أبوظبي في مارس 2023.[19] وقد ركز الاتفاق على التعاون الاقتصادي والتجاري. وهذا يضع إطارًا جيدًا للاستثمارات المباشرة المتبادلة في القطاعات الاستراتيجية الرئيسية مثل الأمن الغذائي والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. حجم التجارة الثنائية بين دولة الإمارات وإيطاليا إيجابي حتى الآن، حيث بلغ 8 مليارات يورو في عام 2022 (بزيادة قدرها 19% عن العام السابق).

بلغت الصادرات الإيطالية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة رقماً قياسياً قدره 6 مليارات يورو، بزيادة نسبتها 28٪ عن عام 2021، مما أدى إلى فائض تجاري قدره 4 مليارات يورو. وتتنوع صادرات إيطاليا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تشكل المجوهرات والآلات العامة والملابس نسبةً كبيرةً منها. وتستورد إيطاليا النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة والمعادن من دولة الإمارات. وبلغ إجمالي الاستثمارات الإيطالية في دولة الإمارات العربية المتحدة 11.7 مليار يورو حتى عام 2023. ويوجد في دولة الإمارات 354 شركة إيطالية توظف حوالي 8100 شخص. ورغم أن هذا التبادل يعتبر أمراً إيجابياً، إلا أن هناك اختلالاً في حجم الاستثمارات الإماراتية في إيطاليا، على الرغم من الجودة العالية لهذه الاستثمارات.

يتوافق تنويع الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة بعيداً عن النفط وتوسعها في قطاعات مثل الفضاء والطاقة والأعمال الزراعية والرعاية الصحية توافقًا جيدًا مع القدرات الصناعية والتكنولوجية القوية لإيطاليا، لا سيما في هذه القطاعات. هذا التوافق يوفر إمكانيات فريدة قد تكون مفيدة للطرفين. يكشف الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة كبوابة بين الشرق والغرب والموقع المركزي لإيطاليا في البحر الأبيض المتوسط عن الدور المشترك الذي تضطلع به الدولتان كمركزين رئيسيين. وتُبيِّن مكونات التبادل التجاري بين البلدين، حيث تصدر إيطاليا منتجات عالية القيمة مثل الآلات والمجوهرات والأزياء إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، عن اهتمام دولة الإمارات بقطاع الصناعة والتصميم الإيطالي.

أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى العقود القليلة الماضية رغبتها في تحقيق النمو الاقتصادي والمرونة والاستقرار. وقد جذب هذا الأمر - ولا يزال - العديد من الشركات الإيطالية التي ترى في دولة الإمارات العربية المتحدة

مكانًا ممتازًا لاستراتيجياتها التجارية طويلة الأجل. ويكشف التوزيع القطاعي للعلاقات التجارية بين دولة الإمارات وإيطاليا عن مصالح مشتركة في مجالات الأغذية والأزياء وأسلوب الحياة، مما يخلق أرضيةً ثقافيةً خصبةً تتجاوز مجرد الإحصاءات.

الطاقة والتكنولوجيا

الطاقة والاستدامة أيضًا مكوّن مهم من العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وإيطاليا. لا تقتصر علاقات مجموعة أدنوك وشركة إيني على مجرد علاقات تجارية، بل إنها علاقات متكاملة عميقة من خلال مبادرات مشتركة في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتكرير ومشاريع الاستدامة. وهذا يدل على ثقة متبادلة قوية والتزام طويل الأمد بالتعاون. وضخت شركة إيني استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لا سيما في امتياز غاشا.[20]

تشير المشاريع المتقدمة مثل تلك التي تتعلق باحتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه (CCUS) وتكنولوجيا الهيدروجين إلى وجود رؤية حول نقل وتبادل التكنولوجيا المتطورة بين البلدان. وهذه خطوة مهمة في دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لتحويل بنيتها التحتية للطاقة إلى طاقة صديقة للبيئة. وتتميز العلاقات بين أدنوك وإيني بالتزامها بالاستدامة وإزالة الكربون، والتقنيات الناشئة مثل الهيدروجين، والعمليات واسعة النطاق، وبناء القدرات المحلية. ركز توقيع مذكرة التفاهم في مارس 2023 على تسريع عملية التحول في مجال الطاقة وتعزيز ممارسات الاستدامة[21]. وقد وفرت إيطاليا قدرات متخصصة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتستند طبيعة هذه العلاقة إلى التحول والتكنولوجيا وليس إلى الحجم فقط. وينسجم ذلك مع روح مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في عام 2023، ويتماشى أيضًا مع بناء علاقة طويلة الأمد.

يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة، المعروفة بمبادراتها الاستراتيجية في مجال التكنولوجيا والمدن الذكية، أن تجد شريكاً قيماً في القطاعات التكنولوجية الإيطالية مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتكنولوجيات الرقمية. وتتمتع إيطاليا بنظام تكنولوجي متطور في مجالات ذات إمكانات عالية مثل الروبوتات وعلوم الحياة والتكنولوجيا المالية. وأثبتت ميلانو نفسها كمركز للابتكار من خلال مبادرات مثل منطقة ميلانو للابتكار (MIND).[22] وتولي كل من إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا كبيرًا بتطوير قطاع الشركات الناشئة، مما قد يؤدي إلى إقامة مشاريع مشتركة وتبادلات هامة على مستوى القطاع الخاص والجامعات.

على الرغم من خطر الأزمات الدولية التي تسبب سوء فهم، من الواضح أن القطاعات التي تم تحليلها أعلاه ترتكز على أسس متينة. تُظهر الشراكة الاستراتيجية بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي تمتد لعقود وتغطي قطاعات متنوعة مثل الدفاع والتكنولوجيا والطاقة والثقافة، توافقاً عميقاً في المصالح والرؤى. ويستند هذا التعاون القوي إلى التفاهم المتبادل بين الطرفين بشأن الأدوار الاستراتيجية لكل منهما في منطقتيهما وعلى الساحة العالمية، مما يعزز مكانتيهما كطرفين رئيسيين في الشؤون الإقليمية والدولية.

الدبلوماسية الثلاثية: أبوظبي وإيطاليا وألبانيا

في 15 يناير 2025، وخلال فعاليات أسبوع دبي للاستدامة، وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وألبانيا شراكةً استراتيجيةً ثلاثيةً في أبوظبي لتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية الاستراتيجية. ووُقّعت الاتفاقية بحضور رئيسة وزراء إيطاليا جيورجيا ميلوني، ورئيس وزراء ألبانيا إدي راما، ورئيس الدولة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وحضر التوقيع وزير البيئة وأمن الطاقة الإيطالي جيلبرتو بيتشيتو، ووزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس إدارة شركة "مصدر" الدكتور سلطان الجابر، ونائبة رئيس وزراء ألبانيا ووزيرة البنية التحتية والطاقة بليندا بالوكو.

تهدف الشراكة إلى تطوير مشاريع طاقة متجددة واسعة النطاق في ألبانيا، تشمل أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح والأنظمة الهجينة المزودة بقدرة تخزين، والتي سيتم نقل جزء منها إلى إيطاليا عبر كابل كهربائي جديد عابر للحدود تحت الماء. ويعزز الاتفاق التعاون في مجال الطاقة بين أوروبا والعالم العربي ويساهم في تحقيق الأهداف المناخية المحددة خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. وتُبيّن الاتفاقية كيف أن العلاقات الممتازة بين دولة الإمارات وإيطاليا تؤدي إلى شراكات استراتيجية مبتكرة مع دول أخرى. إن التعزيز المستمر للعلاقات الثنائية بين البلدين، لا سيما من خلال مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الهامة مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق

الأوسط وأوروبا والتعاون المتكامل في مجال الدفاع، يبشر بمزيد من ترسيخ العلاقات بينهما. وتسعى دولة الإمارات وإيطاليا للاستفادة من موقعيهما الاستراتيجيين وقدراتهما التكنولوجية والاقتصادية لتعزيز مستقبل مستقر ومزدهر، وتقديم نموذج للشراكة الدولية يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف والتطلع إلى المستقبل.

في 24 فبراير 2025، وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى روما، أكدت دولة الإمارات وإيطاليا على توطيد العلاقات الثنائية بينهما، بناءً على زيارة ميلوني إلى أبوظبي في عام 2023. وكانت هذه الزيارة علامةً فارقةً في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب الأهمية الاستراتيجية لنتائجها. فقد وُقِّعَت أكثر من 40 اتفاقية، مما عزز شراكة استراتيجية شاملة تشمل الطاقة (بما في ذلك الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية) والدفاع والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة والفضاء والبنية التحتية والمياه والثقافة. وتعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة باستثمار 40 مليار دولار في مختلف أنحاء إيطاليا.

تشمل الشراكة تركيزًا رفيع المستوى على الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات (مثل التعاون بين ENI_G42_MGX)، وتعزيز التعاون في مجال الإنتاج الدفاعي والأمن السيبراني وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والدعم المتبادل في مجال العمل المناخي، مع متابعة أهداف مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. ورحب الأطراف أيضًا بالاتفاق الثلاثي بين إيطاليا والإمارات وألبانيا في مجال الطاقة المتجددة، والتزموا بتعميق المشاركة في أفريقيا من خلال عملية روما وخطة ماتي، التي تستهدف التنمية والقضاء على الأسباب الجذرية للهجرة ودعم القطاعات الاستراتيجية مثل التعليم والزراعة والطاقة. وتغطي الاتفاقات تقريبًا كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ولهذا، من المنتظر أن يسعى البلدان لتحقيق كامل آفاق شراكتهما الاستراتيجية في السنوات المقبلة. ويرد أدناه لمحة عامة عن الاتفاقات الموقعة في روما[23]:

إيني (شركة الطاقة والنفط)

ثلاثة اتفاقات رئيسية:

1) إيني-مصدر-طاقة: اتفاقية لربط إيطاليا وألبانيا بكابل بحري يوفر جيجاوات من الطاقة المتجددة
2) إيني-MGX-جي 42: اتفاقية لإنشاء مجمع لمراكز البيانات التي تعمل بالطاقة الزرقاء
3) إيني-أبوظبي القابضة: اتفاقية لتبادل المعرفة حول المعادن الحيوية

ENEL (شركة الكهرباء الإيطالية)

ENEL-مصدر: اتفاقية لبحث فرص الأعمال في مجال الطاقة المتجددة في إيطاليا وأسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

NEXTCHEM (شركة الطاقة المستدامة)

Nextchem-النويس: اتفاقية بشأن الاقتصاد الدائري والتحوُّل في مجال الطاقة

ليوناردو (شركة الصناعات العسكرية)

ليوناردو-إيدج: اتفاقية تعاون في قطاع القوات البحرية

إنتيسا سان باولو (بنك)

إنتيسا سان باولو-مصدر: تعاون في مجال الاندماج والاستحواذ في قطاعي الطاقة المتجددة والطيران المدني

فينكانتيري (شركة صناعات عسكرية ومعدات بحرية)

فينكانتيري-إيدج: اتفاقية لاستكشاف سبل التعاون في مجال الأنظمة تحت الماء

Acea (شركة مياه)

Acea-Metito Utilities: اتفاقية لبحث الفرص التجارية في مجال المياه

TIM (شركة اتصالات إيطالية)

TIM-مكتب أبوظبي للاستثمار: اتفاقية تعاون في مجالات الأمن السيبراني والحوسبة الكمومية وإنشاء مركز تميُّز في مجال إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي.

CdP Cassa Depositi e Prestiti (بنك تنمية)

CdP ومكتب أبوظبي للاستثمار: اتفاقية لدعم التعاون بين الشركات التابعة لهما، مع التركيز على الشركات الإيطالية المرتبطة بـ Cassa Depositi e Prestiti (CDP). تهدف مذكرتا التفاهم الموقعتان بين CDP_Amea Power و CDP_Metito Utilities إلى تحديد مشاريع مشتركة في البلدان الأخرى، لا سيما في أفريقيا في إطار خطة ماتي، في قطاعات رئيسية مثل الطاقة المتجددة وتحلية المياه وإدارة الموارد المائية.

النظام السياسي والسياسة الخارجية في إيطاليا

غالبًا ما يشيع تصور عن النظام السياسي الإيطالي بأنه غير مستقر وعرضة لتغيرات مفاجئة. ويرجع ذلك إلى أن الحكومات منذ بداية الجمهورية الإيطالية استمرت في المتوسط 13 شهراً، بينما استمرت منذ عام 1994 في المتوسط 24 شهراً. الأنظمة السياسية الأخرى مثل فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا فيها حكومات أكثر استقرارًا. على الرغم من أن استقرار الحكومة يمثل تحديًا دائمًا في السياسة الإيطالية، إلا أنه لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى استنتاج أن هناك خطرًا من عدم استمرارية السياسة الخارجية. فمن يراقبون الوضع عن كثب يعرفون أن هناك عناصر نادراً ما تتأثر في السياسة الخارجية الإيطالية. يسعى هذا القسم إلى عرض أوجه الثبات هذه كأساس لفهم مشترك سليم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا.

إيطاليا هي جمهورية برلمانية ذات هيكل سياسي متميز يشمل برلمانًا ثنائي الغرفة يتألف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ.[24] في هذا النظام، يُمثِّلُ مجلس النواب الشعب ويتم انتخابه على أساس التمثيل النسبي، بما يعكس الاختيار الديمقراطي للمواطنين.

في المقابل، يمثل مجلس الشيوخ الأقاليم، بما في ذلك المناطق والمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي، وبذلك يدمج تمثيلاً جغرافياً أوسع في العملية التشريعية. يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات، ويجسد استمرارية واستقرار الدولة الإيطالية. يُنتخب مجلسا النواب والشيوخ لمدة خمس سنوات، ويجوز للرئيس أن يقرر إجراء انتخابات مبكرة في حالة عدم الاستقرار السياسي. ويعتمد رئيس الوزراء والحكومة على ثقة البرلمان في الحكم، وتظل الإدارة في منصبها طالما حظيت بدعم هذه الهيئة التشريعية.

يكفل هذا الإطار أن تكون إجراءات الحكومة متسقة دائمًا مع الإرادة الديمقراطية للبرلمان. في إيطاليا، يعمل رئيس الوزراء بصفته "الوزير الأول" بين الوزراء، حيث ينسق السياسات الحكومية ويوجهها دون أن يتمتع بسلطة مطلقة على قرارات الوزراء. ويتمتع كل وزير، مثل وزير الخارجية، بدرجة من الاستقلالية. ووزير الخارجية، على وجه التحديد، هو المسؤول عن توجيه السياسة الخارجية للبلاد. ومع ذلك، فإن الطبيعة التعاونية للحكومة الإيطالية تسمح لوزارات أخرى بتطوير مبادراتها الخاصة في مجال العلاقات الخارجية، بما يعكس خبراتها ومسؤولياتها في مجالاتها المحددة. ويضمن هذا الهيكل اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه في الشؤون الدولية، حيث تساهم وجهات النظر الحكومية المتنوعة في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. وتقدم وزارات مثل وزارات البيئة والصحة والاقتصاد والمالية أمثلة على هذا النهج.

في إيطاليا، يتولى رئيس الوزراء ووزير الخارجية المسؤولية الرئيسية عن السياسة الخارجية الإيطالية، حيث يوجهان الأجندة الدولية للبلاد والتزاماتها الدبلوماسية. وتشكل جهودهما التعاونية موقف إيطاليا إزاء التحديات العالمية وتفاعلاتها مع البلدان الأخرى. بينما يُوجِّه رئيس الوزراء ووزير الخارجية دفة السياسة الخارجية، ينهض رئيس الجمهورية بدور رسمي، حيث يتولى مسؤولية توقيع المعاهدات وإقامة العلاقات الدبلوماسية، بما في ذلك اعتماد السفراء.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل الرئيس منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مما يؤكد على المسؤوليات الرمزية والدستورية الموكلة إلى هذا المنصب، والتي تكمل الأنشطة الديناميكية لوضع السياسات التي يقوم بها رئيس الوزراء ووزير الخارجية. ولطالما كفل رئيس الجمهورية الاستمرارية والاستقرار للسياسة الخارجية الإيطالية، لا سيما خلال فترات عدم استقرار الأغلبية في البرلمان. وأبرز من شغلوا هذا المنصب الرئيس جورجيو نابوليتانو والرئيس سيرجيو ماتاريلا، اللذان لعبا دوراً رئيسياً في الحفاظ على مسار دبلوماسي ثابت وسط تقلبات المشهد السياسي في إيطاليا.

تتميز السياسة الخارجية لإيطاليا بالثبات الملحوظ، حيث ترتكز في المقام الأول على تحالفها مع الولايات المتحدة، وهي علاقة استمرت على مدى ثمانية عقود. وتغطي هذه الشراكة القوية جميع جوانب السياسة الخارجية، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية.[25] وترتبط هذه العلاقة ارتباطًا وثيقًا بعضوية إيطاليا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما يدعم الإطار الأمني الدولي الأوسع نطاقًا الذي يحدد معظم المواقف الجيوسياسية لإيطاليا. على الرغم من تنوع المشهد السياسي واختلاف وجهات النظر بين الحكومات الإيطالية المتعاقبة بشأن هذا التحالف، لم تسع أي حكومة إلى الابتعاد عن هذه العلاقة الأساسية أو تغييرها تغييرًا جوهريًا. يؤكد هذا التحالف الثابت على الأهمية الاستراتيجية للعلاقات عبر الأطلسي في السياسة الخارجية لإيطاليا والتزامها الدائم بالدفاع الجماعي.

إيطاليا عضو نشط وملتزم في حلف الناتو، حيث تشارك في جميع مهامه وأنشطته تقريباً. وتؤكد هذه المشاركة الدور الأساسي الذي تضطلع به إيطاليا داخل التحالف، حيث تشارك مشاركةً كاملةً في هيكل قيادة حلف شمال الأطلسي. وهذه المشاركة لا تعزز أمن إيطاليا فقط، لا سيما من خلال المادة 5 من معاهدة حلف الناتو، وقدراتها الدفاعية، بل تساهم أيضًا بشدة في الأمن الجماعي والاستقرار داخل التحالف الأطلسي. وتبرهن مشاركة إيطاليا في مهام حلف الناتو على التزامها الراسخ بمبادئ الدفاع والتعاون الجماعيين اللذين يشكلان جوهر هذه المنظمة. أثبتت إيطاليا التزامها تجاه حلف الناتو خلال أصعب العمليات التي نفذها الحلف العسكري في البوسنة والهرسك (قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك)، وكوسوفو (قوة الأمن الدولية في كوسوفو)، وأفغانستان (القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان)، والعراق (بعثة التدريب الوطني في العراق)، وليبيا (عملية الحماية الموحدة).

يمثل التزام إيطاليا بالتكامل الأوروبي وجه الثبات الثاني في سياستها الخارجية، والذي يبرز من خلال وضعها كعضو مؤسس في الجماعة الأوروبية. هذا الدور التأسيسي يثير شعوراً عميقاً بالفخر الوطني لدى جميع الأطياف السياسية الإيطالية تقريباً.[26] على الرغم من أن أحزابًا سياسية مثل رابطة الشمال وحركة الخمس نجوم أعربت عن آراء انتقادية تجاه سياسات محددة للاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية والهجرة، فإن فترة وجودها في الحكومة برئاسة رئيس الوزراء أنطونيو كونتي لم تشهد أي ابتعاد عن انخراط إيطاليا الكامل في الاتحاد. وعلى الرغم من انتقادات هذه الأحزاب للاتحاد الأوروبي، فإنها حافظت - عند وصولها إلى السلطة - على التزامات إيطاليا تجاه الاتحاد الأوروبي، مما يؤكد الإقرار الواسع النطاق والعميق بأهمية الاتحاد الأوروبي لاستقرار إيطاليا السياسي والاقتصادي.

هذا يوضح العلاقة المعقدة والمرنة في آن واحد مع الاتحاد الأوروبي، حيث تواصل إيطاليا لعب دور رئيس ونشط على الرغم من الجدل الداخلي حول بعض سياسات الاتحاد الأوروبي. كان لانضمام إيطاليا إلى الاتحاد الأوروبي آثار عميقة على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان اعتماد اليورو أحد الجوانب المحورية في هذا الصدد. أدى الانتقال إلى اليورو إلى استقرار مالي في إيطاليا، مما ساهم في تسهيل التجارة وتدفق الاستثمارات داخل منطقة اليورو، ومواءمة سياسات إيطاليا النقدية مع سياسات الدول الأعضاء الأخرى، وهو أمر بالغ الأهمية في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي.

في المقابل، باتت سياسة الهجرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي الجانب الأكثر إثارة للجدل لدى قطاع واسع من الطيف السياسي الإيطالي.[27] وقد أدت أزمة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تعد إيطاليا إحدى نقاط الوصول الرئيسية إلى أوروبا، إلى تفاقم هذه التوترات. واشتدت المناقشات السياسية حول فعالية وعدالة نهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع تدفق المهاجرين واللاجئين، حيث أعربت أطراف مختلفة عن استيائها مما تعتبره اختلاف تقاسم الأعباء بين الدول الأعضاء. وسلطت هذه الأزمة المستمرة الضوء على التحديات التي تواجه العمل الجماعي داخل الاتحاد الأوروبي، مما جعل سياسة الهجرة محور خلاف ومصدر قلق كبير للرأي العام في إيطاليا.

على مدى العقدين الماضيين، توسع نهج الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية بشدة، وتجلى ذلك في إنشاء جهازه الدبلوماسي، وهو جهاز العمل الخارجي الأوروبي، وتطوير هياكل إدارة الأزمات العسكرية والمدنية.[28] وسهلت هذه الجهود إطلاق بعثات مختلفة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، مما أبرز الدور النشط الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي على الساحة العالمية. وقد شاركت إيطاليا بفعالية في هذه المبادرات، بمواءمة جهود سياستها الخارجية مع جهود الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال رؤية سياسة خارجية مشتركة موحدة تمامًا للاتحاد الأوروبي، حيث تتحدث جميع الدول الأعضاء بصوت واحد وتتصرف على نحو جماعي في جميع الظروف، بعيدة المنال. غالبًا ما يؤدي تنوع المصالح الوطنية والعلاقات التاريخية والأولويات الاستراتيجية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى مواقف متباينة. ويتجلى هذا التعقيد في كيفية تعامل الدول الأعضاء مع الأزمات الدولية، أو التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية، أو التصدي للتهديدات الأمنية العالمية. رغم وجود تعاون كبير وأهداف مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي، لا يزال تحقيق الإجماع التام حول جميع جوانب السياسة الخارجية مهمةً صعبةً، مما يعكس النسيج المعقد للوحدة والتنوع الأوروبيين.

تُركّز السياسة الخارجية لإيطاليا تركيزًا قويًا ودائمًا على منطقة البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان، وهي مناطق تعتبرها إيطاليا ذات أهمية حيوية لمصالحها الاستراتيجية واستقرار المنطقة. في شمال أفريقيا، ولا سيما ليبيا، تولي إيطاليا الأولوية للاستقرار السياسي باعتباره أمراً ضرورياً ليس فقط للأمن الإقليمي، بل أيضاً لإدارة تدفقات الهجرة. إن قرب البلاد من شمال أفريقيا يجعلها وجهة رئيسية للمهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، مما يدفع إيطاليا إلى المشاركة بنشاط في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استقرار المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم إيطاليا عملية السلام في الشرق الأوسط، إدراكاً منها أن السلام المستدام في الشرق الأوسط يؤثر تأثيرًا مباشرًا على استقرار وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط.[29] في غرب البلقان، كانت إيطاليا داعماً ثابتاً للاستقرار السياسي والأمني لأكثر من 35 عاماً.[30] ولعبت إيطاليا دوراً هاماً في إعادة إعمار المنطقة بعد انتهاء النزاعات وفي عمليات التكامل الأوروبي، وذلك من خلال بعثات حفظ السلام والجهود الدبلوماسية المتواصلة. ويؤكد هذا الالتزام على الهدف الاستراتيجي العام لإيطاليا المتمثل في إرساء بيئة آمنة ومستقرة على حدودها، والتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لعدم الاستقرار، وتعزيز التكامل الأوروبي لدول غرب البلقان. هذه الجهود لا تعزز الأمن الإقليمي فحسب، بل تتماشى أيضًا مع الأهداف الشاملة لإيطاليا المتمثلة في تعزيز الاستقرار والتعاون في جميع المناطق المجاورة لها.

تتصف السياسة الخارجية لإيطاليا بالثبات الملحوظ في ضوء موقعها الجغرافي الاستراتيجي وعلاقاتها التاريخية والتزامها بالتعددية. والحكومات التي استمرت فترة قصيرة في الحكم لم تُغيِّر من ركائز هذه السياسة الخارجية. بفضل التحالف طويل الأمد لإيطاليا مع الولايات المتحدة في إطار حلف شمال الأطلسي، وعضويتها القوية في الاتحاد الأوروبي، ومشاركتها الفعالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان، نجحت إيطاليا في التعامل بفعالية مع تعقيدات العلاقات الدولية.

تشكل هذه الركائز الثلاث ــ العلاقات عبر الأطلسي، والتكامل الأوروبي، وجهود الاستقرار الإقليمي ــ الأساس الذي تقوم عليه الدبلوماسية الإيطالية. على الرغم من التقلبات السياسية الداخلية والتحالفات الحكومية المتنوعة، فإن هذه الثوابت قد وجهت قرارات السياسة الخارجية الإيطالية، مما كفل درجة من الثبات والاستقرار في موقفها الدولي. هذا النهج المتسق يمكّن إيطاليا من المساهمة بفعالية في الأمن العالمي وإدارة الهجرة ودعم السلام الدولي، مما يؤكد على دورها كطرف موثوق ومحوري على الساحة العالمية.

الخاتمة

شهدت العلاقات الثنائية بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة نمواً كبيراً من حيث الحجم والتطور والنوعية، مما يمثل حقبةً جديدةً من التفاعل والتعاون المكثفين بين البلدين. إن الارتقاء مؤخراً بهذه العلاقات إلى شراكة استراتيجية، والقمة الثنائية التاريخية التي عقدت في روما في فبراير 2025، بمثابة بداية علاقة دبلوماسية طويلة الأمد تقوم على ركائز أساسية مثل الاقتصاد والتجارة والطاقة والاستدامة والتكنولوجيا. ويعكس هذا التقدم الإقرار المتبادل بالفوائد الاستراتيجية المستمدة من جهود التعاون القوية بين البلدين.

من الناحية الجيوسياسية، تتمتع إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة بموقع فريد يعزز قيمة شراكتهما الاستراتيجية. حيث تقع إيطاليا في قلب البحر الأبيض المتوسط، وتعد بوابة محورية بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، وتتمتع بتاريخ عريق يؤكد دورها كمحور رئيس في الشؤون الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط. يتيح هذا الموقع لإيطاليا التأثير في قضايا حاسمة مثل الهجرة والأمن البحري والاستقرار الإقليمي. من ناحية أخرى، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة حلقة وصل حيوية تربط الشرق بالغرب، وتربط منطقة الخليج بالأسواق الآسيوية الأوسع نطاقاً، وتشكل نقطةً محوريةً للتجارة والتبادل الثقافي الذي يمتد إلى أفريقيا وما وراءها.

يعزز موقع دولة الإمارات الاستراتيجي، إلى جانب بنيتها التحتية الحديثة وسياساتها الاقتصادية المتطلعة للمستقبل، دورها كطرف رئيس في التجارة والدبلوماسية العالمية. يشكل الدور المركزي لإيطاليا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ودور الإمارات العربية المتحدة كجسر إلى الشرق شراكةً جيوسياسيةً قويةً تعتمد على المزايا الجغرافية لكل دولة لتعزيز مصالحها الثنائية وتأثيرها على نطاق عالمي أوسع. ويدعم هذا التوافق الجيوستراتيجي الفريد من نوعه تعميق التعاون في مختلف القطاعات، مما يزيد من نطاق التأثير على الشؤون الدولية.

في قطاع الدفاع، تفتح هذه العلاقة آفاقاً واسعة، حيث تبرز إيطاليا خبراتها المتخصصة في مجالات مثل السفن الحربية والمروحيات والأمن السيبراني والشرطة. وهذه المساهمات لا تعزز القدرات الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل تسلط الضوء أيضاً على نقاط القوة التي تتمتع بها إيطاليا في مجال التقنيات والأنظمة الدفاعية الحيوية.

على الرغم من التحديات التي تمثلها الحكومات قصيرة العمر نسبياً، تظهر إيطاليا مستوى ملحوظاً من الاستمرارية في سياستها الخارجية، مما يضمن الحفاظ على شراكاتها الدولية، بما في ذلك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزيزها بغض النظر عن التغيرات السياسية الداخلية. وقد كان لهذه الاستمرارية دور حاسم في الحفاظ على الثقة والاستقرار في العلاقات بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة، مما أتاح للبلدين مواصلة مشاريعهما الطموحة وأهدافهما الاستراتيجية بثقة في علاقة كل منهما مع الآخر.

إجمالًا، تعد العلاقات بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة دليلاً على أن الرؤية الاستراتيجية والمصالح المتبادلة والتواصل الدبلوماسي المستمر هو السبيل لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مما يمهد الطريق لمستقبل حافل بالنجاح في مجال التعاون والمنافع المتبادلة.

التوصيات

- شهدت العلاقات بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة زخماً كبيراً منذ عام 2023. ويرجع ذلك إلى ركائز مهمة للسياسة الخارجية، ولا سيما التجارة والطاقة والتفاهم المتبادل بشأن الأهمية الجيوسياسية للبلدين. يجب الحفاظ على هذا الزخم من أجل تحقيق آفاقه الكاملة، لا سيما في مجال الحوار السياسي والشراكة في مناطق أخرى من العالم.
- ينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا إنشاء منتدى دبلوماسي سنوي لمناقشة العلاقات الثنائية بينهما على عدة مستويات (رؤساء الدول والحكومات، والعلاقات الخارجية، والتجارة، والطاقة، والدفاع، والاستثمارات).

- ينبغي أن ينظر المنتدى الدبلوماسي السنوي أيضًا في استخدام الدبلوماسية غير الرسمية لتعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات الثقافية قبل انعقاده. يساعد هذا النهج البلدين في توجيه مسار علاقاتهما وتقييمها بشكل دوري.
- يتطلب التعاون الدفاعي اتفاقاً جديداً بين البلدين لإنشاء هيكل للتعاون المستقبلي في مجال الصناعات الدفاعية والعلاقات العسكرية. ومن شأن مثل هذا الاتفاق، مثلما هو الحال في المنتدى الدبلوماسي، أن يتيح للبلدين استمرار الحوار بينهما.
- يشير الموقع الجغرافي للبلدين ونهجهما الدبلوماسي إلى أن كلا البلدين يمكن أن يعمل كوسيط لتسوية الأزمات في جميع أنحاء العالم. قد تكون الدبلوماسية غير الرسمية مفيدة للغاية في البحث عن هذه الفرص.
- ينبغي أن تواصل إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة التعاون في بعثات الإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء العالم لتخفيف معاناة المدنيين في النزاعات المسلحة.
- ينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا تشكيل شراكة ثلاثية للتنمية الأفريقية تقوم على البنية التحتية والطاقة المتجددة والأمن، وذلك لتعزيز السلام الإقليمي وتسريع النمو الاقتصادي وبناء علاقات استراتيجية مع الشركاء الأفارقة.

Endnotes

1. G7 Information Centre.» University of Toronto. Accessed 01 October 2024. https://g7.utoronto.ca/summit/index.htm
2. «Uniting for Consensus (UfC).» Permanent Mission of Italy to the United Nations. Accessed 01 October 2024. https://italyun.esteri.it/en/italy-and-the-united-nations/uniting-for-consensus-ufc/.
3. Schema DPCM Adozione del Piano Strategico Italia-Africa (Piano Mattei).» Camera dei Deputati, Accessed01 October 2024. https://temi.camera.it/leg19/dossier/OCD18-20322/schema-dpcm-adozione-del-piano-strategico-italia-africa-piano-mattei.html.
4. UAE President Participates in International Conference on Development and Migration in Rome.» Emirates News Agency, July 23, 2023. https://www.wam.ae/en/details/1395303179774.
5. «Guerra in Ucraina: Il Discorso Integrale di Draghi.» La Stampa, February 25, 2022. https://www.lastampa.it/politica/2022/02/25/news/guerra_in_ucraina_il_discorso_integrale_di_draghi-2862812/.
6. «Attacco Hamas, condanna della comunità internazionale: ‹USA e Israele, daremo quanto serve a difendersi.›» Il Sole 24 Ore, [7 October 2023]. https://www.ilsole24ore.com/art/attacco-hamas-condanna-comunita-internazionale-usa-israele-daremo-quanto-serve-difendersi-AFsHdm9?refresh_ce=1.
7. «Medici Italiani con Meloni a Dubai per Curare Bimbi Gaza.» ANSA.it, November 30, 2023. https://www.ansa.it/sito/notizie/politica/2023/11/30/medici-italiani-con-meloni-a-dubai-per-curare-bimbi-gaza_8aa7dbe4-c0ef-4c5e-8d1c-eb285422a866.html.
8. «Mar Rosso, Attacchi Huthi alla Coalizione: USA Inviano Navi.» AGI, December 19, 2023. https://www.agi.it/estero/news/2023-12-19/mar-rosso-attacchi-huthi-coalizione-usa-navi-24499730/.
9. «About EMASoH-AGENOR.» European-led Maritime Awareness in the Strait of Hormuz, accessed [01 October 2024]. https://www.emasoh-agenor.org/about-4
10. «EUNAVFOR ASPIDES.» European External Action Service, accessed [01 October 2024]. https://www.eeas.europa.eu/eunavfor-aspides_en?s=410381.
11. «Statement from Secretary of Defense Lloyd J. Austin III on Ensuring Freedom of Navigation.» U.S. Department of Defense, September 19, 2023. https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3621110/statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-on-ensuring-freedom-of-n/
12. «United Arab Emirates.» Leonardo, accessed September 22, 2024. https://www.leonardo.com/it/global/united-arab-emirates.
13. Ibid.
14. «EDGE Group and Shipbuilding Giant Fincantieri Launch Multi-Billion Euro Joint Venture.» Fincantieri, January 10, 2024. https://www.fincantieri.com/en/media/press-releases/2024/edge-group-and-shipbuilding-giant-fincantieri-launch-multi-billion-euro-joint-venture/
15. «Overview.» Abu Dhabi Aviation, accessed [01 October 2024]. https://www.awas.ae/about-us/overview/.
16. UAE Authorities Extradite Danilo Coppola to Italy.» Emirates News Agency, August 2024. https://www.wam.ae/en/article/142w26z-joint-statement-uae-authorities-extraditing-danilo
17. UAE and Italy Sign Judicial Cooperation Agreement.» Emirates News Agency, March 9, 2022. https://www.wam.ae/en/article/hszreawc-uae-italy-sign-judicial-cooperation-agreement

18. «Memorandum of Understanding on the Principles of an India-Middle East-Europe Economic Corridor.» The White House, September 9, 2023. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/09/09/memorandum-of-understanding-on-the-principles-of-an-india-middle-east-europe-economic-corridor/

19. «UAE and Italy Announce Promoting Relations.» Emirates News Agency, accessed [01 October 2024]. https://www.wam.ae/en/article/hszrgloa-uae-and-italy-announce-promoting-relations.

20. «United Arab Emirates.» Eni. Accessed [01 October 2024]. https://www.eni.com/en-IT/actions/global-activities/united-arab-emirates.html

21. «Eni and ADNOC Sign Strategic Agreement to Accelerate Emissions Reduction and Strengthen Cooperation in Clean Energy.» Eni, March 2023. https://www.eni.com/en-IT/media/press-release/2023/03/eni-and-adnoc-sign-strategic-agreement-accelerate-emissions-reduction-strengthen-cooperation-clean-energy.html

22. Fois, Laura. «The Rise of the Italian Tech Ecosystem.» Silicon Foundry, accessed [date you accessed the site]. https://sifoundry.com/the-rise-of-the-italian-tech-ecosystem/

23. Italia-Emirati: accordi con Eni, Leonardo e Tonino Lamborghini, ma anche Melinda. Il Sole 24 ORE. https://www.ilsole24ore.com/art/italia-emirati-ecco-tutti-accordi-eni-leonardo-ma-anche-lamborghini-e-mele-melinda-AGfRLe7C

24. «Constitution of the Italian Republic.» PDF file. Italian Senate. Accessed [01 October 2024]. https://www.senato.it/documenti/repository/istituzione/costituzione_inglese.pdf

25. Ducci, Lucia, Stefano Luconi, and Matteo Pretelli. Le relazioni tra Italia e Stati Uniti. Dal Risorgimento alle conseguenze dell›11 settembre. Rome: Carocci, 2012. ISBN: 978-8843063550

26. «Trattati di Roma, Mattarella: L›Italia Fu Motore Traente, Lega Diserta.» Il Sole 24 Ore. Accessed [01 October 2024]. https://www.ilsole24ore.com/art/trattati-roma-mattarella-l-italia-fu-motore-traente-lega-diserta-AEqvwGr.

27. «Migration Remains a Hot Topic in Italy Ahead of European Elections.» Euronews, May 30, 2024. https://www.euronews.com/my-europe/2024/05/30/migration-remains-a-hot-topic-in-italy-ahead-of-european-elections.

28. Blockmans, Steven, and Panos Koutrakos, eds. Research Handbook on the EU's Common Foreign and Security Policy. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2018. ISBN: 9781785364075

29. «Tajani: ‹L›Italia è contro Hamas, non contro la Palestina, ma Israele deve difendersi.›» Ministry of Foreign Affairs of Italy, October 2023. https://www.esteri.it/en/sala_stampa/archivionotizie/interviste/2023/10/tajani-litalia-e-contro-hamas-non-contro-la-palestina-ma-israele-deve-difendersi-il-messaggero/

30. Celeste, Vincenzo. «La UE e i Balcani: La Scommessa dell›Allargamento. L'Impegno dell'Italia nei Balcani Occidentali: La Ricerca della Stabilità e della Prosperità nella Condivisione dei Valori Europei.» CeSPI (Centro Studi di Politica Internazionale), accessed [date you accessed the site]. https://www.cespi.it/it/eventi-attualita/dibattiti/la-ue-i-balcani-la-scommessa-dellallargamento/limpegno-dellitalia-nei